جامعـــــة عين شمس
كليـــــــــــة الآداب
قسم علم الاجتمـــــاع

المشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية الحضرية في عملية التنمية

دراسة ميدانية مقارنة لدور المرأة في مدينتي أبوظبي والدوحة

للحصول على درجة الدكتوراه

إعداد الباحثة

هناء حمد على المزروعي

تحت إشراف

أ. د محمود على عباس عودة
أستاذ علم الاجتماع
بكلية الآداب – جامعة عين شمس

أ.د سعيد أمين محمد ناصف
أستاذ ورئيس قسم الاجتماع
بكلية الآداب – جامعة عين شمس

٢٠١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

(قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا
عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ)

سورة البقرة : آية ٣٢

شكر وتقدير

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، الحمد لله أن وفقني لإتمام هذا العمل . .

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري لأستاذين عظيمين قاما بالإشراف على هذه الرسالة . .

الأستاذ الدكتور محمود علي عودة أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور / سعيد أمين ناصف أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس

فقد نهلت من علمهما وساندني طوال فترة إعداد هذه الرسالة فلهم الشكر وعظيم الامتنان

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لجامعة عين شمس على احتضانها لأبنائها وتيسير كل صعوبات في سبيل التحصيل العلمي .

وأتقدم كذلك بالشكر للملحقية الثقافية لدولة الإمارات العربية المتحدة في القاهرة وجميع العاملين بها وعلى رأسهم الدكتورة فاطمة العامري

والشكر موصول لكل من قدم عونا وأسدى نصحا

فاللهم اجزي عني فإني أعجز عن شكرهم

الباحثة

مقدمة:

تؤكد النظرة الفاحصة للتاريخ الإنساني أنه كان هناك دائمًا شعور سائد بين بني البشر منذ فجر التاريخ دفعهم إلى الإحساس بحاجتهم إلى التعاون من أجل البقاء في مواجهة ظروف البيئة القاسية, فإحساس الإنسان بضعفه عن مواجهة تقلبات الحياة وأخطارها بمفرده كان دافعًا للأفراد إلى مساعدة بعضهم البعض، وليس أدل على ذلك من تأكيد روس Ross على أهمية التعاون والتضافر بين أفراد المجتمع، ولقد نالت المشاركة اهتمامًا ملحوظًا منذ وقت بعيد من قبل الباحثين والساسة، إلا أنها اكتسبت اعترافا وتأييدا في السنوات الأخيرة من خلال ربطها بالعمليات المجتمعية الأساسية الضرورية للتنمية, ورغم ذلك فقد قوبلت المشاركة بمقاومة شديدة وصلت إلى حد التشكيك في أهميتها، وكان من بين ما قيل عنها في أوروبا الصناعية أنها حققت تقدمًا ماديًا وعلميًا في البداية، ثم اهتمت بقضية المشاركة في مراحل لاحقة(١).

إلا أن المشاركة في البلدان المتقدمة تختلف اختلافا جوهريًا عنها في بلدان العالم الثالث، فالظروف التاريخية والاجتماعية والثقافية والممارسات الديمقراطية في البلدان المتقدمة وإن كانت تتباين في مظاهرها ودرجة فاعليتها، فإنها أسهمت في خلق إنسان يسعى إلى مشاركة الآخرين في التعاون والتفاعل والحوار والنقاش، ويعني هذا أن الظروف المجتمعية خلقت منه إنساناً يتقبل المشاركة، ويسعى إلى تقديم العون التطوعي، سواء أكان ذلك بإلزام أو دون إلزام يهدف إلى الحث على الإسهام في المشاركة.

أما واقع المشاركة في بلدان العالم الثالث فيؤكد لنا أن الظروف التاريخية والاجتماعية والتفاعلات والممارسات التي يمر بها الإنسان تعوده على المشاركة المحدودة مع الآخرين، فالتنشئة الاجتماعية في المجتمعات الريفية والحضرية تسير في اتجاه محدودية مشاركة الفرد للآخرين، وربما يرجع ذلك إلى ما تعرضت له تلك البلدان من السيطرة الأجنبية, إلى جانب ما أسهمت به الحكومات والأجهزة الرسمية التي تسلمت زمام الأمور بعد الاستقلال السياسي في استمرار ضعف مشاركة الجماهير في مشروعات التنمية القومية والحضرية(٢).

وإن مشاركة المرأة الاجتماعية وانخراطها في ميادين العمل المختلفة وفي العديد من جوانب الحياة تعد من الإنجازات التي حققها المجتمع الخليجي للمرأة، وقد اتسعت الدراسات

---

(١) عبد الباسط عبد المعطي: دراسات وقضايا في التنمية البديلة، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٠م.

(٢) علاء الدين جاسم: الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمشاركة الجماهيرية، الكويت، ٢٠٠٢م ص٤٩.

والصياغات النظرية التي تركز على المرأة، سواء باعتبارها متغيرًا مستقلًا أو متغيـرًا تابعـا يؤثر ويتأثر بالأبعاد الثقافية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية.

ومن هنا بدت الحاجة ملحة لإجراء مزيد من الدراسات الميدانية للتعرف علـى حجـم المشاركة الاجتماعية الفعلية للمرأة الخليجية في المجتمع، والعقبات التي تعوق مشاركتها فـي مجال التنمية والإنتاج، وللتعرف على السبل التي مـن خلالهـا يـتم تفعيـل دور المـشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية الحضرية[١].

ولضعف الإنجازات التنموية التي تحققت في بلدان العالم الثالث قام العديد من الباحثين بإبراز دور المشاركة كركيزة أساسية من ركائز التنمية القومية والمحلية. ومن هنا تأتي أهمية الدراسة الراهنة، حيث تسعى الدراسة إلى الكشف عن طبيعة المـشاركة الاجتماعيـة للمـرأة الحضرية في عملية التنمية في المجتمع، وما النتائج المترتبة على تفعيـل مـشاركة المـرأة الاجتماعية ، وما الآثار المترتبة على غيابها؟ ومن هنا تأتي أهميـة التعـرف علـى طبيعـة المشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية في المجتمع الخليجي وبخاصة في كـل مـن الإمـارات العربية المتحدة وقطر كهدف رئيسي للدراسة.

وقد استعانت الباحثة فى هذه الدراسة بعدد من المناهج تمثلت في المـنهج الوصـفى وذلك بهدف جمع معلومات عن حول الظاهرة موضوع البحث والتى تتمثل فى التعرف علـى طبيعة المشاركة الاجتماعية للمرأة الحضرية فى عملية التنمية فى كل مـن مـدينتى الدوحـة وأبوظبى . كما تعتمد الباحثة على المنهج المقارن للتعرف على العوامل تسهم فى تشكيل قيمة المشاركة الاجتماعية فى مجتمع الخليج العربى نظراً لتشابه الظروف الاقتصادية والثقافية فـى كلا المجتمعين . كما اعتمدت الباحثة على الأسلوب التاريخى للتعرف علـى تطـور عمليـة مشاركة المرأة الخليجية فى عملية التنمية فى الخليج العربى عامة وفى كل من الإمارة العربية وقطر بخاصة .

أمام مجتمعي الدراسة فقد تمثلا في مدينتى أبوظبى بدولة الإمارات ومدينـة الدوحـة بدولة قطر بخاصة ، وتمثلت وحدة التحليل لدى الباحثة فـي المـرأة الخليجيـة والمؤسـسات الاجتماعية " جمعيات المجتمع المدنى " ، أما بالنسبة لعينتي الدراسة فقد تم اختيارهـا بواقـع ٢٠٠ مفردة لكل مدينة ، وشملت العينة المرأة الخليجية مـن المتعلمـات وغيـر المتعلمـات

(١) إجلال إسماعيل حلمي: الأسرة العربية النظرية والتطبيق، مكتبة الأنجلو المـصرية، القـاهرة، ١٩٧٩م، ص ٦٥.

والعاملات وغير العاملات وفئات عمرية مختلفة ، كما تمت مقابلة عدد من القيادات في كـــلا المجتمعين وإجراء دراسة حالة متعمقة عليهن.

وتضمنت الدراسة خمسة فصول إضافة إلى المقدمة ، فتناول الفـــصل الأول الإطـــار النظري والمنهجي للدراسة ، وقد اشتمل على موضوع الدراسة وأهميته والأهداف والدراسات السابقة والمداخل النظرية والمفاهيم والإجراءات المنهجية ، بينما جاء الفصل الثـــاني بعنـــوان المشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية في عملية التنمية الاجتماعية وذلك من منظـــور بنـــائي تاريخي ، أما الفصل الثالث فقد تناولت فيه الباحثة طبيعة المشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية وصورها ، وذلك من خلال تحليل معطيات الدراسة الميدانية. أما الفصل الرابع فقد عرضـــت فيه الباحثة للنتائج المترتبة على مشاركة المرأة الخليجية وغياب مشاركتها في عملية التنميـــة، في حين عرضت في الفصل الخامس للعولمة والمشاركة الاجتماعية للمرأة من حيث المعوقات والآليات، وأخيرًا عرضت الباحثة لأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليهـــا مـــن خـــلال الدراسة الميدانية وفي ضوء تلك النتائج طرحت مجموعة من التوصيات.

الفصل الأول

الإطار النظري والمنهجي للدراسة

- تمهيد
- أولا : موضوع الدراسة:
- ثانياً: أهمية الدراسة:
- ثالثاً: أهداف الدراسة:
- رابعاً: تساؤلات الدراسة:
- خامسًا : الإجراءات المنهجية للدراسة:
- سادسًا : مفاهيم الدراسة.
- سابعًا : الدراسات السابقة
- ثامنًا : النظريات المفسرة لدور المرأة في عملية التنمية

تمهيد :

تعد المرأة وقضاياها أحدى أهم الموضوعات لدارسي العلوم الإنسانية عامة وعلم الاجتماع بصفه خاصة وشهدت المجتمعات العربية فى الآونة الأخيرة تطورًا ملحوظا فى دراسات المرأة وسعى العديد من الدول العربية للوقوف على أهم المعوقات التى تعوق المرأة من التمكين وتفعيل دورها فى المجتمع ومشاركة الرجل فى عملية التنمية الشاملة، ومن هذا المنطلق انطلقت الباحثة للتعرف على إحدى قضايا المرأة فى مجتمع دراستها وهى قضية المشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية الحضرية فى عملية التنمية والمعوقات التى تعوق تلك القضية ودور الدولة من تلك القضية وفى هذا الفصل حددت الباحثة إشكالية دراستها وأهمية تلك الدراسة والمفاهيم المتعلقة بموضوع دراستها.

ولقد احتلت المرأة العربية على مر العصور مكانة كبيرة فى الحياة الاجتماعية وأثبتت قدرتها وقابليتها على العمل لخدمة مجتمعها، فهي كانت طبيبة وشاعرة وسياسية وملكة، فما الذى يمنع مشاركتها الآن، بصفتها نصف المجتمع، فى كافة مرافق الحياة.

ومما لا شك فيه أن المرأة العربية خطت خطوات واسعة فى السنوات الأخيرة للوصول إلى حقوقها الأساسية، ولكن هذه الخطوات لا تؤهلها للمشاركة الاجتماعية بقوة فى دورة الحياة. وانعقدت المؤتمرات وأجريت الدراسات، وصيغت النظريات وكل هذا خطوات طموحة لخلق وعى شامل فى العالم العربى بضرورة تفعيل دور المرأة.

وإن عملية التنمية عملية مستمرة ولا يمكن تحقيقها بدون عملية المشاركة والتي تعد من الركائز الأساسية في عملية التنمية وبخاصة مشاركة المرأة الحضرية فى مجتمع الخليج العربى، ويتبلور موضوع الدراسة الآنية فى محاولة التعرف على طبيعة المشاركة الاجتماعية للمرأة الحضرية في عملية التنمية فى المجتمع، وتحاول الباحثة تقديم رؤية شاملة عن النتائج المترتبة علي تفعيل مشاركة المرأة الاجتماعية وما الأثار المترتبة علي غيابها، وخاصة طبيعة المشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية فى عملية التنمية فى المجتمع الخليجى، في كل من الإمارات العربية المتحدة " أبوظبى كنموذج " و دولة قطر " الدوحة كنموذج" لمجتمع البحث الذي تحاول الباحثة من خلاله تحقيق أهدافها والإجابة على تساؤلاتها.

أولا : موضوع الدراسة:

لقد تعاظم الاهتمام من قبل المجتمعات والهيئات الدولية والمؤسسات والجمعيات المحلية خلال العقود الأخيرة بالمرأة من حيث قضاياها ومشكلاتها. وكثرت المناقشات والحوار حول كيفية تفعيل دورها وتحسين أوضاعها ومكانتها، وكذلك تنوعت الخطط والبرامج التي تهدف

إلى تأهيلها وتطوير أدائها في القطاعات المختلفة. وعلى صعيد آخر، تعددت الحلول والمقترحات لمواجهة العديد من المعوقات التي تحول دون ذلك، وطُرحت تساؤلات كثيرة حول الواقع الراهن الذي تعيشه المرأة وبخاصة في البلدان النامية بشكل عام، والمجتمعات العربية بصورة خاصة ومستقبلها، ومدى قدرتها على مواجهة التحديات التي فُرضت عليها.

ولاشك في أن الحديث عن قضايا المرأة ومشكلاتها والتحديات التي تواجهها، ومن ثم مدى قدرتها على المشاركة بفعالية في عمليات التنمية، لا ينبغي أن يتم بصورة عامة ومطلقة. وإنما ينبغي أن نضع في الاعتبار أن هذه الأمور جميعها تختلف من مجتمع لآخر، ومن مرحلة لأخرى. وأن هذه الأمور ينبغي أن تُفهم وتُعالج في سياق الخصوصية البنائية والثقافية لكل مجتمع من جانب، والخصوصية التاريخية من جانب آخر.

وخلال السنوات القليلة الماضية بدأت قضايا المرأة ومشكلاتها تحظى باهتمام متزايد من قبل الباحثين الاجتماعيين من جانب، والدوائر والمؤسسات الرسمية العربية والدولية المهتمة بالعمل الاجتماعي من جانب آخر. فضلاً عن أن المنظمات النسائية في معظم البلدان العربية أضحت تلعب أدواراً متعاظمة في الحياة الاجتماعية والسياسية في هذه البلدان. غير أن معظم الدراسات والبحوث التي اهتمت بقضايا المرأة ما تزال بعيدة إلى حد كبير عن تحليل جوهر هذه القضايا والمشكلات، ومن ثم بعيدة عن رسم معالم الطريق لمعالجتها من منظور شمولي.

ويرى البعض أن مشكلة عدم مشاركة المرأة تكمن في الاضطهاد الذي يمارسه الرجل عليها: الأب أو الأخ أو الزوج الذي يمنع المرأة من الخروج من بيتها للتعلم أو العمل أو ممارسة نشاط اجتماعي أو سياسي، والذي يستخدم مختلف الوسائل لتحقيق هذا الهدف بدءًا من القوانين والتشريعات التي ما تزال في صالحه ووصولاً إلى استخدام القوة البدنية في بعض الأحيان.

بينما يعتقد آخرون أن العادات والتقاليد والأعراف في مجتمعاتنا العربية هي التي تقف عائقاً في وجه تحرر المرأة ومساهمتها في مسيرة التقدم والتنمية الاجتماعية. وغالباً ما يؤكد هؤلاء على أن العادات والتقاليد هي من الخصائص الثابتة للمجتمع العربي الإسلامي، وأن من العبث محاربتها، فالمرأة مكانها البيت والرجل مكانه العمل خارج البيت، ويرد البعض على هذا الرأي بأن عمل المرأة وتعلمها ومشاركتها للرجل في النشاطات المختلفة لا يتناقض مع عاداتنا وتقاليدنا الأصيلة، وأن العناصر السلبية من هذه العادات والتقاليد هي عناصر دخيلة

يجب محاربتها والتغلب عليها لكي تعود المرأة إلى مكانتها التي كانت تتمتع بها في العهود الغابرة[١].

وعلى صعيد آخر، يشير البعض إلى أن التغيرات التي شهدتها أوضاع المرأة بصورة عامة تشير إلى كونها تأتي في خانة النمو وليس في مجال التمكين، وذلك يقلل من دور المرأة في دعم وتحسين ظروف مجتمعها، وبما ينعكس على أوضاعها كأحد أعضاء هذا المجتمع. وهذه النظرة تثير تساؤلاً حول مدى توافر سياسات للتنمية البشرية موجهة للمرأة، وما مدى استفادة المرأة من تلك السياسات في حال توافرها؟، وهي السياسات التي تلبي احتياجات المرأة: الصحية وكافة الخدمات المساندة التي توفر لها الحياة الأسرية والمهنية العادلة مثل: توفير الوقت لرعاية المنزل والأطفال، فضلاً عن تحقيق رغبتها أو حاجتها للعمل. هذا إلى جانب الفرص التعليمية والتدريبية المتساوية، وتسهيل مهمتها في الحصول على المدخلات الضرورية كالأجور المتكافئة، وتحصيل المعرفة التكنولوجية، وحصولها على حقها في المشاركة السياسية، وحصولها على مواقع في المراكز القيادية، وترسيخ دورها في المنظمات النسائية والعمل الجماعي[٢].

والواقع أن جميع العوامل التي يؤكد عليها البعض والتي تمثل معوقات تحول دون المشاركة الايجابية للمرأة العربية في العمل العام بصورة عامة وعمليات التنمية بخاصة مثل: اضطهاد الرجل للمرأة، العادات والتقاليد، التخلف الذي تعاني منه هذه المجتمعات، هذه العوامل وغيرها من العوامل البنائية والثقافية الأخرى تلعب دوراً أساسياً ومؤثراً في تكريس الوضع المتدني للمرأة في السلم الاجتماعي، وفي مساهمتها في عمليات التنمية في مجالاتها وقطاعاتها المختلفة، ولا شك في أن تأثير تلك العوامل يختلف من مجتمع لآخر حسب خصوصية كل مجتمع ودرجة تقدمه من ناحية، وبنيته الثقافية والاجتماعية من ناحية أخرى.

---

(١) خضر زكريا، عمل المرأة في الوطن العربي، الواقع والآفاق، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث، الكويت، ١٩٨٦، ص ١١٣.

(٢) كلثم على غانم الغانم، المرأة والتنمية في المجتمع القطري، دراسة تحليلية لفرص التنمية البشرية المتاحة للمرأة القطرية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٩٥، أكتوبر-نوفمبر- ديسمبر ١٩٩٩، ص ١٢٥.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن القول بأن مشكلات المرأة وقضاياها تمثل جزءًا لا يتجزأ من المشكلات والقضايا الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات العربية، ومن ثم فإن معالجة تلك المشكلات لا ينبغي أن يتم بمعزل عن واقع البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جانب، وآليات التكوين التاريخي لواقع هذه البلدان من جانب آخر. بمعنى آخر، إن مواجهة هذه التحديات يتطلب رؤية شمولية تضع مشكلات المرأة وقضاياها في سياق البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع بصورة عامة.

ومن ثم فإن عملية إدماج المرأة في بناء مجتمعها يتطلب الاهتمام بتهيئة الظروف البنائية التي تمكنها من الحصول على الحد الأعلى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالصورة التي تترك أثراً ايجابياً على مكانتها الاجتماعية، وأوضاعها الاقتصادية والمهنية التي يمكن أن تؤدي إلى توفير أسباب الاطمئنان إليها وتعزز وجودها وتزيد من فاعلية هذا الوجود وتأثيره على كافة الأصعدة والمستويات، فبقدر ما يتوافر للمرأة من إشباع لاحتياجاتها الإنسانية، وتكوين لمهاراتها وقدراتها، وتوسيع فرص المشاركة الفعالة في مختلف المجالات، تتوقف قدرتها على أداء الأدوار والوظائف المنوطة بها ليس فقط على الصعيد العائلي، بل أيضاً على المستوى المجتمعي بصورة عامة.

والواقع أن المجتمعات العربية قد شهدت تغيرات بنائية واضحة خلال العقود القليلة الماضية أثرت على مكوناتها الاجتماعية وعناصرها البشرية وقطاعاتها المختلفة. كما فرضت عليها العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية بطريقة تستدعي التفكير في وضع استراتيجية بنائية لمواجهة تلك التحديات بطريقة وأسلوب علمي من ناحية، وبشكل يحافظ على الهوية الثقافية وذاتية هذه المجتمعات من ناحية أخري.

وتتجلى ملامح تلك الاستراتيجية البنائية في ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري، وتأهيله وتدريبه بطريقة تمكنه من الاستخدام الفعال للأدوات التكنولوجية الحديثة، وتبصره بالموارد البيئية العديدة المحيطة به، وتحفزه على بذل الطاقات الممكنة من أجل زيادة الإنتاجية، وتجعله على دراية واسعة بكل ملامح التغيرات والمعوقات. كما تحيطه علماً بالعوامل والظروف المختلفة والآليات التي تمكنه من الحفاظ على هويته الاجتماعية وذاتيته الثقافية .

وتُجسد ملامح تلك الاستراتيجية بجلاء مفهوم التنمية بأبعادها المختلفة، وتعبر عن الإرادة والتخطيط والجهد المنظم لعملية التغيير. فالتنمية تحتاج إلى تخطيط لإحداث التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي لا يتم على جانب واحد من جوانب الحياة، بل يشتمل على كافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية والإدارية.

وإذا كنا نركز على أهمية العنصر البشري في العملية التنموية، فإن تأكيدنا على دور المرأة يحتل مركز الصدارة، وذلك للعديد من الضرورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديموغرافية التي تؤثر على أداء المرأة وأدوارها الاجتماعية على المستويين الرسمي وغير الرسمي.

ولا شك أن للمرأة قضيتها في المجتمع العربي المعاصر، ولكنها ليست – بحال من الأحوال– قضية منفصلة ومستقلة عن قضايا المجتمع وقضية التقدم والتحرر بشكل عام، على الرغم من وجود اختلافات وتباينات بين البلدان العربية فيما يتعلق بحجم تلك القضية وأبعادها من جانب، وخصوصية كل مجتمع عربي من جانب آخر، والتطورات والتغيرات التي تشهدها البلدان العربية خلال العقود الأخيرة من جانب ثالث. تلك التغيرات قد فرضت على البلدان العربية ضرورة الاهتمام بقضايا المرأة ومشكلاتها من أجل العمل على تحسين أوضاعها الراهنة على كافة المستويات، والارتقاء بها للمشاركة بفعالية في مجالات التنمية المختلفة.

إن مشاركة المرأة في التنمية وإسهامها في مختلف نشاطات المجتمع أصبح يمثل واقعاً حقيقياً بعد أن دخلت المرأة سوق العمل في العديد من الأنشطة الاقتصادية منذ أكثر من نصف قرن، ولا سيما حين فرضت اقتصاديات الدولة إتاحة فرص العمل لجميع الموارد البشرية لمواجهة تحديات التنمية، وهو الأمر الذي جعل من مسئولية الدولة إعداد من هم في سن العمل من الذكور والإناث وتأهيلهم علمياً ومهنياً للمشاركة الفعالة والمنتجة في عملية التنمية الاقتصادية. وتعتبر دولة الكويت من الدول العربية السباقة في عملية إشراك المرأة الكويتية في سوق العمل، خاصة أن هذه المشاركة تتفق والشريعة الإسلامية التي تحث المجتمع الإسلامي على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وثمة الكثير من الآيات والأحاديث النبوية التي تؤيد عمل المرأة مع توافر الشروط الإسلامية والاجتماعية لذلك.

وعلى الرغم من ذلك، فإن موضوع تفعيل مشاركة المرأة الخليجية في عملية التنمية الاجتماعية بصورة عامة ما يزال يحتاج إلى المزيد من الدراسات والبحوث، للكشف عن الآليات التي تدعم المشاركة الايجابية والفعالة للمرأة في عملية التنمية من ناحية، والتعرف على المعوقات والتحديات التي تحول دون ذلك وأساليب مواجهتها على كافة الأصعدة من ناحية أخرى. ولذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي: **ما هي حدود المشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية الحضرية في عملية التنمية؟ وطبيعتها؟ وما هي صورها ؟ ودرجاتها؟ ومعوقاتها؟.**

ثانياً: أهمية الدراسة:

انطلاقاً مما سبق تأتي أهمية الدراسة الراهنة، **فعلى المستوى النظري**، يمكن أن تمثل الدراسة بما تتوصل إليه من تحليلات ورؤى نظرية عن واقع المرأة القطرية والإماراتية وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والمقومات المتوافرة لديها للمشاركة بفعالية في عملية التنمية، إسهاماً نظرياً يضاف إلى الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت قضايا المرأة العربية ومشكلاتها بصورة عامة. **وعلى المستوى التطبيقي**، يمكن أن تسهم النتائج التي تتوصل إليها الدراسة في صياغة بعض الرؤى والمقترحات الإجرائية لمواجهة التحديات والمعوقات التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة القطرية والإماراتية في عملية التنمية الاجتماعية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة موضوع البحث التعرف على طبيعة المشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية وعلاقتها بالتنمية, وصور هذه المشاركة ، والمعوقات التي تقف حائلا أمامها، والمردود من هذه المشاركة من عدمها.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

وضعت الباحثة مجموعة من الأسئلة تسعى من خلالها إلى الإجابة والكشف عن طبيعة المشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية فى عملية التنمية في كل من الدوحة وأبوظبي؟

ومن هذا التساؤل الرئيسى يمكن صياغة عدد من التساؤلات الفرعية كما يلي:

- ما طبيعة المشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية في أبو ظبى والدوحة.
- ما صور المشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية في أبو ظبى والدوحة.
- ما معوقات المشاركة الاجتماعية للمرأة فى مجتمع الخليج العربي بصفة عامة وفى كل من الدوحة و أبوظبى بصفة خاصة.
- ما النتائج المترتبة على المشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية.
- ما النتائج المترتبة على غياب المشاركة الاجتماعية للمرأة
- كيف يمكن تفعيل مشاركة المرأة الخليجية وتمكينها من عملية التنمية مستقبلا؟

خامساً : الإجراءات المنهجية للدراسة:

- **نوع الدراسة:**

تعتبر الدراسة الراهنة من الدراسات الوصفية ذات الطابع التاريخي والمقارن، ويرجع تحديدها على هذا النحو إلى أن البحوث الوصفية تهدف إلى جمع معلومات عن الظاهرة موضوع الدراسة كميا وكيفيا.

- **المنهج المستخدم في الدراسة:**

– استخدمت الباحثة في هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي، وذلك بهدف جمع معلومات حول الظاهرة موضوع البحث، والتي تتمثل في التعرف على طبيعة المشاركة الاجتماعية للمرأة الحضرية في عملية التنمية في كل من مدينتي الدوحة وأبو ظبي.

– كما استخدمت الباحثة المنهج المقارن للتعرف على العوامل التي تسهم في تشكيل قيمة المشاركة الاجتماعية في مجتمع الخليج العربي، نظرًا لتشابه الظروف الاقتصادية والثقافية في كلا المجتمعين.

– وتعتمد أيضًا الباحثة على الأسلوب التاريخي للتعرف على تطور عملية مشاركة المرأة الخليجية في عملية التنمية في الخليج العربي عامة، وفي كل من الإمارات العربية وقطر بخاصة.

- **مجتمع الدراسة ومبررات اختياره:**

مجتمع البحث لدى الباحثة هو منطقة الخليج العربي عامة ومدينتا أبو ظبي بدولة الإمارات ومدينة الدوحة بدولة قطر بخاصة، ووحدة التحليل لدى الباحثة هي المرأة الخليجية والمؤسسات الاجتماعية " جمعيات المجتمع المدني " أيضًا، ويتميز مجتمع البحث بالآتي:

- **دولة قطر:** شهد المجتمع القطري في الآونة الأخير ومنذ تولي سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم ١٩٩٥م بدأت الحكومة الرشيدة بتشجيع المرأة ودفعها للمطالبة بحقوقها، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولم تبخل الدولة على المرأة فوقفت في صفها وساندتها، وبفضل ذلك وصلت المرأة لأعلى المراكز في الدولة، ودخلت المجال السياسي وخاضت

تجربة الانتخابات، وتم إدماج المرأة في عملية التنمية, وتابعت المرأة نشاطها السياسي والاجتماعي في الفترة الأخيرة، ورغم هذه التجربة ظهر العديد من معوقات مشاركة المرأة في عملية التنمية، وهذا ما أشارت إليه بعض الكتابات من أن مشاركة المرأة الخليجية مجرد صورية @وغير فعالة.

- **دولة الإمارات:** نجح مجتمع الإمارات العربية المتحدة خلال الثلاثة عقود الماضية في إرساء أسس متينة لدولة عصرية، وشهد المجتمع الإماراتي عددًا من التحديات الداخلية في مجال التنمية السياسية وتطوير البنية الاقتصادية والموارد البشرية وتطوير دور المرأة الإماراتية وتطوير الدور الحيوي الذي لعبته المرأة الإماراتية عبر تاريخ البلاد، وشجعت القيادات العليا في الدولة على مراعاة تعزيز دور المرأة في المشاركة التنموية للبلاد، والتنمية السياسية والاجتماعية على الأخص، ووضع هذا في بنود الدستور الإماراتي، وتم تأكيد مبدأ المساواة الاجتماعية وحقوقها في تولى المناصب السياسية أسوة بالرجال، ومن هذا المنطلق يتم اختيار مجتمع البحث للوقوف على دور المرأة في عملية التنمية ومعوقات المشاركة.

▪ عينة الدراسة:

- تم اختيار عينة الدراسة قوامها ٤٠٠ حالة من مدينتي الدوحة وأبوظبي وشملت العينة المرأة الخليجية من المتعلمات وغير المتعلمات والعاملات وغير العاملات من فئات عمرية مختلفة ، كما تم مقابلة عدد من القيادات النسائية في المجالات النسائية في المجالات السياسية والتنفيذية في كلا المجتمعين وإجراء مقابلات متعمقة (خمس حالات من كل مدينة).

▪ خصائص عينة الدراسة ومعايير اختيارها:

تم اختيار عينة عمدية لإجراء الدراسة (٤٠٠ مفردة) من جمهور البحث، وقامت الباحثة بتقسيم عينة البحث إلى ٢٠٠ مفردة من القطريات " الدوحة " و ٢٠٠ مفردة من الإمارات " أبوظبى "، وتم اختيار هذه العينة لأنها انطبقت عليها شروط وخصائص عينة البحث كما تراها الباحثة، وراعت الباحثة التنوع فى فئات السن والحالات التعليمية والمستويات الطبقية و الوظيفية فى اختيار تلك العينة.